

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٣٨٧

التمييز الأول:

المميز: مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهما:

١

٢

التمييز الثاني:

المميزان:

.١

.٢

وكيلهما المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ١٠ و ٢٠١٤/٢/١٧ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ في القضية رقم ( ٢٠١٣/١١٨١ ) المتضمن براءة المميز ضدهما من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد ( ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ ) عقوبات المسندة إليهما وإدانتها بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص و جنحة حمل وحياسة أداة حادة و راضة و الحكم عليهما بالحبس لمدة شهرين لكل منهما و الرسوم و المصاريف .

**طالبين قبول التمييز شكلاً وموضوعاً و نقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية و يتلخص سبب التمييز الأول بما يلي :**

- القرار المطعون فيه مشوب بعيب القصور في التعليل و التسبب و الخطأ في تطبيق القانون إذ إن أفعال المميز ضدهما تشكل بالتطبيق القانوني السليم سائر أركان و عناصر جناية الشروع بالقتل بالاشتراك المسندة إليهما .

**و تلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :**

١. القرار المطعون فيه مشوب بعيب القصور في التعليل و التسبب و فساد في الاستدلال و لا يخلص إلى الواقعة الثابتة في الدعوى التي تتمثل بعدم وجود المتهمين في مكان المشاجرة .
٢. كان على محكمة الجنايات الكبرى ليس فقط أن تعلن براءة المتهمين من جناية الشروع بالقتل وإنما كان على المحكمة كذلك إعلان براءة المتهمين من جنحة حمل وحياسة سلاح ناري و جنحة حمل أداة حادة و راضة .
٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث تواجد المتهمين في المشاجرة الحاصلة أمام المركز الأمني و حيازتهما أسلحة و أدوات حادة و التي نجم عنها إصابة المشتكي بشكل مغاير للحقيقة .
٤. وبالتناوب ، فقد أكد شهود النيابة العامة ليس كما ذهب إليه المحكمة فقط بعدم ضرب المشتكي وإنما أكدوا بعدم اشتراك المتهمين أو وجودهما في المشاجرة و تعزز ذلك بشهادة المشتكي .

٥. وبالتناوب ، تعزز عدم وجود المتهمين في المشاجرة والحاصلة أمام المركز الأمني بشهادة شاهد النيابة العامة
٦. وبالتناوب ، تعزز عدم وجود المتهمين في المشاجرة والتي حصلت أمام المركز الأمني والتي نجم عنها إصابة المجني عليه بشهادة شاهد النيابة العامة
٧. وبالتناوب ، تعزز عدم وجود المتهمين في المشاجرة التي حصلت أمام المركز الأمني والتي نجم عنها إصابة المشتكي بشهادة شاهد النيابة العامة
٨. وبالتناوب ، تعزز عدم وجود المتهمين في المشاجرة التي حصلت أمام المركز الأمني والتي نجم عنها إصابة المجني عليه بشهادة شاهد النيابة العامة
٩. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهمين بجرم حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وجرم حمل وحياسة أداة حادة .
١٠. كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تقضي كذلك ببراءة المتهمين من جرم حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وجرم حمل وحياسة أداة حادة ليكون قرارها يخلص إلى الواقعة الثابتة والنتيجة المنطقية المتحصلة كما هو ثابت من وقائع وبيانات النيابة العامة وشهود الدفاع .

وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ تقدم المميز ضدّهما بلاحة جوابية على التمييز الأول المقدم من قبل مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

طلب مساعد رئيس النيابة العامة قبول التمييزين شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وبالوقت ذاته رد التمييز الثاني موضوعاً .

### القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ( ٢٠١٣/٧٦٧ ) تاريخ ٢٦/٦/٢٠١٣ قد أحالت المتهمين :

.١

.٢

ليحاكما لدى تلك المحكمة عن :

١. جناية الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد ( ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ ) عقوبات .
٢. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد ( ٣ و ٤ و ١١/د ) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .
٣. جنحة حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادة ( ١٥٦ ) عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ وفي القضية رقم ( ٢٠١٣/١١٨١ ) أصدرت حكمها حيث توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

تجد المحكمة أن وقائع هذه الدعوى تتلخص وكما ثبت وقنعت بها واطمأنت لها أنه وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٤ وحوالي الساعة الرابعة والنصف عصراً وبينما كان شاهد النيابة في سيارته عائداً لمنزله في منطقة النصر ، حي عالية أوقفه المتهم وكان مع شقيقه المتهم وسألوه عن الإشكال الذي حصل بينه وبين شقيقهما . حصلت مشاجرة بينهما حيث قام المتهم بضرب بكسات وشلايت على وجهه ، عندها غادر المكان متوجهاً لمنزله ولحقه المتهم من أجل استرداد هاتفه الذي سقط بسيارته وكان المتهم يحمل بيده مسدس لون أسود وطلب هاتفه من أهل حيث تم إعادة الهاتف له . وتوجه للمركز الأمني من أجل تقديم شكوى بحق المتهم ، وعند الساعة السابعة مساءً حصلت مشاجرة جديدة بين المتهمين وإخوانهم من جهة وبين أشخاص من عائلة من جهة أخرى ، وكان المتهم يحمل مسدس وتم إطلاق عيارات نارية أثناء المشاجرة وأثناء المشاجرة كان المتهمان وإخوانهم يحملون أسلحة نارية ( مسدسات ) وأدوات حادة ، وقد تعرض المجني عليه لإصابات مختلفة

على رأسه أثناء المشاجرة وأن هذه الإصابات شكلت خطورة على حياته وحصل على التقرير الطبي المبرز ( ن/٣ ) ولم يتم معرفة الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بضربه هذه الضربات التي شكلت خطورة على حياته .

هذه هي الوقائع المادية التي فنعت بها المحكمة واطمأنت لها ، حيث خلصت إلى أن القدر المتيقن لديها هو أن المتهمين اشتركوا بالمشاجرة وكانا يحملان أسلحة نارية ( مسدسات ) وأدوات حادة .

أما بالنسبة لإصابة المجني عليه فإنه لم يرد دليل قاطع على قيامهما بإحداث هذه الإصابة حيث إن شهادات شهود النيابة اختلفت حول هذه الواقعة ، حيث تبين أن هناك أعداد كثيرة من الأشخاص اشتركوا بالمشاجرة ولم يتم التأكد من معرفة الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بضرب المجني عليه وقد قرر مدعي عام الجنايات الكبرى إحالة بعض الأشخاص الذين اشتركوا بالمشاجرة إلى مدعي عام شرق عمان لملاحقتهم بجنحة الإيذاء طبقاً للمادة ( ٣٣٤ ) عقوبات .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي خلصت إليها ووجدت ما يلي :

وبتطبيق القانون وبخصوص جناية الشروع بالقتل طبقاً للمواد ( ٣٢٦ و ٧٦ و ٧٠ ) عقوبات المسندة للمتهمين

فإن محكمتنا تجد بأنه لم يرد من بينات النيابة ما يكفي لربط المتهمين بهذا الجرم .

حيث ذكر المجني عليه بأنه لا يعرف من الذي قام بضربه ، وأنه لم يشاهد المتهمين في المشاجرة .

أما قول شاهد النيابة لدى المحكمة ( ...أن  
تم ضربه من قبل المتهمين ، بواسطة قنوة وكعب  
المسدس وأن المتهم ، قام بضرب ، بواسطة كعب المسدس على  
رأسه وأن المتهم قام بضربه بواسطة قنوة على رأسه ... ) .  
ثم عاد وقال ( ... إن الذي قام بضرب  
المتهمين وأنا متأكد من ذلك .  
ليس من بين

فقد علل سبب قوله هذا من أنه سمعه من أشخاص كانوا متواجدين أمام  
المركز الأمني .

وبالتالي فإن هذا القول لا تركز إليه المحكمة ولا تعتمد عليه في تأسيس حكم  
جزائي .

وعليه ... وحيث إن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين لا على الشك  
والتخمين وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم .

فإن محكمتنا تجد بأنه يقتضي إعلان براءة المتهمين من جناية  
الشروع بالقتل طبقاً للمواد ( ٣٢٦ و ٧٦ و ٧٠ ) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني  
القاطع بحقهما .

أما بالنسبة لجنحتي حيازة وحمل أداة حادة طبقاً للمادتين ( ١٥٥ و ١٥٦ )  
عقوبات وحمل وحيازة سلاح ناري طبقاً للمواد ( ٣ و ٤ و ٢٢ د ) من قانون  
الأسلحة النارية والذخائر المسندة للمتهمين وحيث ثبت حيازة المتهمين للأسلحة  
النارية والأدوات الحادة أثناء المشاجرة فإنه يقتضي إدانتها بهاتين الجريمتين سنداً  
للقانون .

- ١- عملاً بأحكام المادة ( ٢٣٦ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة كل من المتهمين من جناية الشروع بالقتل بالإشتراك طبقاً للمواد ( ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ ) عقوبات لعدم كفاية الأدلة .
- ٢- عملاً بأحكام المادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل من المتهمين بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد ( ٣ و ٤ و ١١/د ) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ، وعملاً بالمواد ذاتها الحكم على كل واحد منهما بالحبس لمدة شهرين والرسوم ومصادرة السلاح.
- ٣- عملاً بأحكام المادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة كل من المتهمين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وراضة طبقاً للمادتين ( ١٥٥ و ١٥٦ ) عقوبات ، وعملاً بالمواد ذاتها الحكم على كل واحد بالحبس لمدة شهر والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .
- ٤- عملاً بأحكام المادة ( ٧٢ ) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل من المتهمين وهي حبس كل واحد لمدة شهرين والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

- حيث أمضى كل من المحكومين فترة العقوبة موقوفاً اعتبار العقوبة منفضة بحقه .
- ٥- مصادرة الأسلحة والأدوات الحادة المضبوطة .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فيما قضى بإعلان براءة كل من المتهمين / المميز ضدتهما من جناية الشروع بالقتل المسندة إليهما فطعن فيه بالتمييز الأول .

كما لم يرتض كل من المتهمين بالقرار فيما قضى به بإدانتها بجرم حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وحمل وحياسة أداة راضة فطعن فيه بالتمييز الثاني .

وعن سبب التمييز المقدم من مساعد نائب عام محكمة الجنايات والدائر حول الطعن في وزن البينات وتقديرها بالنسبة لجناية الشروع بالقتل المسندة للمتهمين وأن القرار مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب .

فإن حكم الإدانة يصدر عن الاقتناع اليقيني بصحة ما ينتهي إليه من وقائع البينات وإن المفروض براءة المتهم حتى تتوافر الأدلة والحجج القطعية الثبوت التي تفيد الجرم واليقين بصحة الوقائع المنسوبة للمتهم وأنه لا يشترط في أدلة النفي أن تقطع بعدم وقوع الجريمة أو نسبتها إلى الفاعل وإنما يكفي أن تثير الشك في ذهن المحكمة لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم .

وفي الحالة المعروضة فقد استندت محكمة الجنايات الكبرى في إعلان براءة المتهمين / المميز ضدهما من جناية الشروع بالقتل على عدم وجود أية بينة تربط أي من المتهمين بهذا الجرم المسند إليهما .

وبالرجوع إلى البينات المقدمة نجد إن المتهمين حضرا المشاجرة الجماعية بين عائلة أبو صافية وعائلة الحراشنة وحضر المشاجرة أشخاص يتجاوز عددهم الثلاثين شخصاً ونتج عن المشاجرة إصابة بضربة على رأسه وأن البين من خلال تلك البينة أن المتهمين لم يقوموا بضرب المصاب على رأسه حيث ذكر المصاب في شهادته أن المتهمين لم يقوموا بضربه كما لم يشاهدهما في المشاجرة ، وذكر الشاهد أن المشتركين في المشاجرة يتجاوز عددهم ٢٠٠ شخص وأنه لم يشاهد أي من المتهمين في المشاجرة أمام المركز الأمني ولا يعرف من الذي قام بضرب وذكر الشاهد بأنه يعرف كل من المتهمين وأضاف بأنه لمح الشخص الذي ضرب إلا أنه ليس من المتهمين وذكر الشاهد أنه عرف من الناس أن الذين قاموا بضرب المصاب هم أولاد إلا أنه لم يشاهد ذلك وذكر الشاهد أنه شاهد الشخص الذي قام بضرب المصاب إلا أنه ليس من المتهمين / المميز ضدهما يستفاد من خلال تلك البينة



أنه لم ترد أية بينة تربط المميز ضدتهما بجناية الشروع بالقتل المسندة إليهما مما يتعين إعلان براءتهما من هذا الجرم كما انتهى إليه القرار المطعون فيه مما يتعين رد هذا السبب.

### وعن أسباب التمييز الثاني المقدم من المميزين

فإن لمحكمة الموضوع بمقتضى المادة ( ١٤٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الحرية التامة في وزن البينات وتقديرها .

وفي الحالة المعروضة فإن الثابت من خلال البينات المقدمة حيازة كل من المميزين لأدوات حادة وسلاح ناري مسدس أثناء اعتراضهما للشاهد خلال قيادته للسيارة وإيقافها وقيام المتهم بضربه بيديه وشلايت وأن السلاح هو سلاح غير مرخص وحيث توصلت محكمة الجنايات إلى ذلك وإدانتها بهذين الجرمين فيكون قرارها في محله مما يتعين رد هذه الأسباب .

لذلك نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠١٤ م

القاضي الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش